وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع فرقة بحث

اشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة دون عجز مالي للدولة

(الشراكة التعاونية بين القطاعين العام و الخاص كخيار استراتيجي مقترح)

المقيد بالرمز: F02N01UN380120220004

ينظمان الملتقى الوطني الافتراضي حول

العجز الموازني واشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة في الجزائر

يوم: 2024/06/23

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى	أ.د عبد المجيد دهوم	مديـر الجامعة
المشرف العام للملتقى	أ.د سحنون جمال الدين	عميد الكلية
رئيس الملتقى الوطني	د. باريك مراد	عضو فرقة البحث
رئيس اللجنة العلمية	د. حايد حميد	
نائب رئيس اللجنة العلمية	د. رملاوي عبد القادر	
رئيس اللجنة التنظيمية	أ.د محمودي أحمد	
نائب رئيس اللجنةالتنظيمية	د.سحوان علي	
رئيس لجنة صياغة توصيات الملتقى	د. معزوز فتح الله	

فعاليات الملتقى الوطني

الجلسة الافتتاحية 10:30-09:30

التوقيت	النشاط	المتدخل
رابط الجلسة الافتتاحية https://meet.google.com/nbq-kkjx-nnh		
10:00 - 9:30	تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم	طالب محمد الأمين
	الاستماع إلى النشيد الوطني	
	كلمة السيد رئيس الملتقى الوطني	باريك مراد
	كلمة السيد عميد العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير	جمال الدين سحنون
	كلمة مدير جامعة تيسمسيلت:	الأستاذ الدكتور عبد المجيد دهوم
10:30 – 10:00	المداخلة الافتتاحية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كاستراتيجية لتمويل مشروعات البنية التحتية دون عجز مالي للدولة	أ. د/ صلاح محمد

استراحـــــة

الجلسة العلمية الرئيسية: 10.30 -12.00

رئيس الجلسة :أ . د/ محمودي أحمد مقرر الجلسة : د. معزوز فتح الله

رابط الجلسة

https://meet.google.com/nbq-kkjx-nnh

الرقم	الباحثين	عنوان المداخلة	الجامعة	التوقيت
01	د. صاري إسماعيل د.بن يحي نسيمة د. بوركاب نبيل	التحول من الموازنة التقليدية إلى موازنة البرامج والأداء كاستراتيجية للانضباط المالي والحد من العجز الموازني في الجزائر	جامعة سطيف جامعة المدية جامعة سطيف	
02	د.سحنون مصطفى د.بن صالح عبد الله د.بشير إلزعر حسين	استرتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة	جامعة الشلف جامعة تيسمسيلت جامعة الشلف	
03	د.ديلمي هجيرة	القطاع الثالث كمصدر تمويلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	جامعة تيسمسيلت	
04	أ.د. سليم مجلخ أ.د. وليد بشيشي	تطور عجز الموازنة في الجزائر وأثاره الاقتصادية خلال الفترة 2004-2023	جامعة قالمة جامعة قالمة	
05	ط.د صايفي كريمة أ. كنيدةزليخة	الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كسياسة عمومية حديثة للحد من العجز المالي للميزانية العامة	المركز الجامعي ميلة المركز الجامعي ميلة	
06	أ.د زوبير محمد أ.د سمير بوعافية أ.د شبوب محمد	من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية المستدامة قراءة في المفاهيم ،الأبعاد والمعوقات	جامعة تيسمسيلت جامعة برج بوعريرج جامعة الشلف	
07	د.سديرة هجيرة	الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة	جامعة الأغواط	
08	أ.د. سيدي أحمد كبداني ط.د العربي مساك	الشراكات بين القطاعين العام و الخاص في مجال التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر على ضوء التجربة الهندية.	جامعة مستغانم جامعة مستغانم	12.00 -10.30
09	د.يونس مراد ط.د محمد بوبقيرة	تمويل التنمية المحلية المستدامة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ضوء تجارب دولية	جامعة جيجل جامعة أم البواقي	
10	ط.د شنة جميلة ط.د شنو خديجة	دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية وفق نظام البناء، التشغيل ونقل الملكية - عرض تجارب دولية- B.O.T	جامعة تيسمسيلت جامعة الشلف	
11	أ.مجدي عادل د. سحوان علي ط. د/ عزوز موسى	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل العجز الموازني للدولة	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت جامعة خميس مليانة	
12	د. وراد الحسين د. نبيل قبلي د. فرحول الميلود	السياسات العمومية الحديثة لتمويل مشروعات التنمية المحلية	جامعة خميس مليانة جامعة خميس مليانة جامعة خميس مليانة	
13	أ.د/ زغبة طلال د. صيفور فضيلة د. موساوي آمال.	العجز الموازني ... دراسة تحليلية للأسباب والنتائج	جامعة المسيلة جامعة المسيلة جامعة المسيلة	
14	د.عيراش محمد الأمين د.زقاوي حميد	دور التمويل الإسلامي في تكويل العجز الموازني للدولة	جامعة الشلف جامعة الشلف	

مناقشة عامة

الجلسة العلمية الثانية: 10.30 -12.00

رئيس الجلسة : د. حايد حميد مقرر الجلسة : أ.د/ صلاح محمد

رابط الجلسة

https://meet.google.com/xkb-twfe-yav

الرقم	اسم ولقب الباحث	العنوان	الجامعة	التوقيت
01	د.صارة محفوظ د.عبد الكريم محمودي	الاستثمار في الطاقة النّظيفة لخدمة التنمية الاقتصادية والتّصدي للعجز المالي للدولة، الجزائر أنموذجا	جامعة البويرة جامعة سيدي بلعباس	
02	د.بوخاري بولرباح أ.د بن مريم محمد	دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر (1980-2022)	جامعة الشلف جامعة الشلف	
03	أ.د سوداني نادية د .العربي مليكة د.سعدي عائشة	التحويلات المالية للمهاجرين كأداة لتمويل التنمية المحلية في الهند	جامعة تيسمسيلت جامعة عين تموشنت جامعة تيسمسيلت	
04	د.لوجاني عبد الوهاب ط.د نيشد عبد القادر	دور المؤسسات الدولية في التنمية من خلال مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من اجل التنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا عرض تسجارب تمويل مجموعة البنك الدولي للمشاريع المتعلقة بالمناخ	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	
05	د .بوادو فاطيمة ط.د بكوش شيماء	تحليل تطور العجز الموازني: الفجوة بين النفقات والإيرادات	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	
06	د.زلاطو نعيمة د.خالدي نعيمة	العجز الموازني التأصيل النظري -العلاقات والمفاهيم	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	
07	د.ملال محمد د.لعكاف عائشة	ماهية وأساليب معالجة العجز الموازني	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	
08	د.سنوساوي فاطمة أ.د بوشامة مصطفى	الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر ودور حوكمة الموازنة العامة في علاجه	جامعة البليدة جامعة البليدة	
09	د.باني فتحي د.لخضر بومرحب	سياسة ترشيد الإنفاق العام كمدخل لسد العجز الموازني للدولة	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	
10	د.بوزاغو أسماء د.خروبي محمد د.مركان محمد البشير	أفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في الجزائر لتنظيم ميزانية الدولة والحد من العجز الموازني	المدرسة العليا للاقتصاد وهران جامعة مستغانم جامعة تيسمسيلت	12.00 -10.30
11	د.لعجال محمد د.عبد المنعم رزقي د.معزوز فتح الله	اختبار ظاهرة العجز التوأم في اطار المقاربة الكينزية: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة:1996-2020	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي جامعة تيسمسيلت	
12	ط.د مايسة روبحي ط.د شلابي وفاء	دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على التنمية المستدامة في جزائر خلال الفترة (1980-2022)	جامعة المدية جامعة المدية	
13	د.عيراش محمد الأمين د.زقاوي حميد	دور التمويل الإسلامي في تكويل العجز الموازني للدولة	جامعة الشلف جامعة الشلف	
14	د.بن الشيخ عبد الرحمان أ.د بوساحة محمد لخضر	الإبداع في مشروعات التنمية المستدامة كأحد جوانب القدرة على التمويل في الجزائر	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	
15	ط.د شينون سالم د.يحياوي فاطيمة	منصات التمويل الجماعي كآلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة المدية جامعة المدية	
16	ط.د بوعرفة أسامة د.بودالي بلقاسم	السياسة المالية في الجزائر ودورها في تجسيد التنمية المستدامة	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	

	ط.د مجاجي العالية		جامعة تيسمسيلت
17	د.حساني بن عودة	مراجعة هيكل الإيرادات والنفقات وطرق تصحيح عجز الموازنة العمومية في الجزائر	جامعة تيارت
18	ط.د بلحواس سليمة ط.د شعشوع عبد الله	تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة	المركز الجامعي البيض جامعة تيسمسيلت
19	ط.د صلاح الدين بوسري	الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي، بين تخفيف الضغط الموازني ودعم العملية التنموية.	جامعة جيجل
20	د.سعايدية محمد علي د.باريك مراد	النظريات الأساسية والمفاهيم والعلاقات في حالة عجز ميزانية الدول	جامعة سوق أهراس جامعة تيسمسيلت
21	د.الهام بن عيسى د.جلولي صفية أ.د بوقناديل محمد	ظاهرة تزايد النفقات العامة وتحديات العجز الموازني في الجزائر للفترة 2000-2022	جامعة تلمسان جامعة تلمسان جامعة تلمسان
22	معيوف كمال	الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2030 – دراسة تحليلية -	جامعة خميس مليانة
23	د. شاقور جلطية فايزة ط.د/ برادعية حميد ط.د/ حمادوش عبد الحميد	نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الـ BOT	جامعة غيلزان جامعة خميس مليانة جامعة خميس مليانة
24	أ.د قرواط يونس أ.د/ قدوري نور الدين د. زلاقي حنان	الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام الـBOT	جامعة المسيلة جامعة المسيلة جامعة المسيلة
25	د. حايد حميد د. بن عوالي حنان	دراسة نظرية للعجز الموازني (مقاربة للنظريات الاقتصادية)	جامعة تيسمسيلت جامعة الشلف
26	أ.د/ طهراوي دومة علي د صالحي أسماء د. شردود خولة	محددات العجز الموازني في الاقتصاديات النامية	جامعة غيلزان جامعة تيبازة جامعة تيبازة

مناقشة عامة

الجلسة الختامية: 12:30-12:00

الجلسة الختامية	
رابط الجلسة الختامية	
https://meet.google.com/nbq-kkjx-nnh	
قراءة التوصيات	12:15-12:00
اختتام اشغال الملتقى	12:30-12:15

وزارة التعليم العالي وبالبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع فرقة بحث

المقيد بالرمز: F02N01UN380120220004 بعنوان

إشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة دون عجز مالي للدولة

- الشراكة التعاونية بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي مقترح -

شهادة مشاركة

يشهد عميد الكلية ورئيس الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد الموسوم بـ: العجز الموازني وإشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة في الجزائر المنعقد يوم: 2024/06/23 بأن:

د. صيفور فضيلة - جامعة المسيلة - قد شارك (ت) بفعاليات الملتقى الوطني بمداخلة عنوانها:

العجز الموازني ... دراسة تحليلية للأسباب والنتائج

عميد الكلية

رئيس الملتقى

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع فرقة بحث

إشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة دون عجز مالي للدولة-الشراكة التعاونية بين القطاعين العلم والخاص كخيار استراتيجي مقترح

تنظم الملتقى الوطني بتقنية التحاضر حول

العجز الموازني واشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة في الجزائر

يوم 2024/06/23

الاسم واللقب	صيفور فضيلة	طلال زغبة	موساوي أمال
الرتبة	أستاذ مساعد-ب -	أستاذ التعليم العالي	دكتورة في العلوم الاقتصادية
الوظيفة	أستاذة في جامعة المسيلة	أستاذ في جامعة المسيلة	
اسم المؤسسة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر-		
الهاتف	0770 55 74 95	0663976492	0777696172
البريد الالكتروني	Fadhila.sifour@univ-msila.dz	talal.zeghba@univ-msila.dz	amel.moussaoui@univ-msila.dz

عنوان المداخلة	العجز الموازني ...دراسة تحليلية للأسباب والنتائج
محور المداخلة	المحور الأول: العجز الموازني التأصيل النظري-العلاقات والمفاهيم

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الى تحليل ظاهرة العجز الموازني في الجزائر من خلال التعرض لمفاهيم العجز الموازني ومختلف أنواعه وأسبابه، ثم استعراض اهم نتائجه، وقد توصلنا الى إثبات فرضية التحليل الكينزي في الأجل القريب التي تدعي وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، ما يعني رفض فرضيات التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والتحليل النقدي.

الكلمات مفتاحية: العجز الموازني، الأسباب، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyze the phenomenon of budget deficit in Algeria by examining the concepts of budget deficit and its various types and causes, then reviewing its most important results. We have come to prove the hypothesis of Keynesian analysis in the short term, which claims the existence of a direct relationship between budget deficit and economic growth, which means rejecting the hypotheses of classical, neoclassical and critical analysis.

Keywords: budget deficit, causes, economic growth, Algeria.

مقدمة:

عرفت ساحة الفكر الاقتصادي منذ نشأت علم الاقتصاد صراعا فكريا عميقا حول مواضيع التدخل الحكومي وسبل وآليات التي تتدخل بها للحكومات في الحياة الاقتصادية وتؤثر على مخرجات النشاط الاقتصادي، فرغم الاتفاق حول الهدف المنشود من التدخل الحكومي إلا أن الاختلاف الذي أثار جدلا على نطاق واسع كان يتعلق بالطرق والآليات التي تمكن الحكومات من تحقيق أهدافها الاقتصادية بفعالية كبيرة في التأثير مقابل تخفيف المخاطر وتقليص التكاليف، وهنا اختلفت مدارس الفكر الاقتصادي بمختلف أحقابها وتوجهاتها في إشكالية أي السياسات الاقتصادية لها فعالية التأثير على الناتج والتشغيل، فطفى إلى السطح تضارب هائل بين أهمية كل من السياسات المالية والنقدية، ولكل اتجاه فكري حججه التي يدعم بها وجهة نظره وانتقاداته التي ينتقد بها قراءات غيره.

ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل أساسي في التمويل على قطاع المحروقات، فقد أدرج متخذو القرار السياسات المالية الإنفاقية ضمن أولويات السياسات الاقتصادية التي هدفت من خلالها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تلك السياسات الإنفاقية التي تمول في غالب الأحيان من عوائد قطاع المحروقات التي تتميز أسواقها بالتقلبات والاضطرابات الظرفية الهائلة، حيث في غالب الأحيان تنعكس تقلبات أسعار النفط على تمويل المشاريع الحكومية التي غالبا ما تأخذ مشاريعها أفقا زمنيا يمتد لعدة سنوات، وهو ما يجعل من السياسات والبرامج الحكومية تمول تحت عجز موازني بغية تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية المنشودة في بعض الفترات.

من خلال ما تقدم تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

فيما تتمثل اهم أسباب العجز الموازني، وماهي اهم نتائجه؟

وعليه تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول العجز الموازني

المحور الثاني: نتائج العجز الموازني على النمو الاقتصادي

المحور الأول: مفاهيم عامة حول العجز الموازني

1) مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة

لغة: العجز بمعنى الضعف، يقال عجز عن الشيء إذا ضعف ولم يقدر عليه[1].

اصطلاحا: يعرف عجز الموازنة العامة للدولة أو العجز المالي بأنه:

- تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية[2].

- تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر الإيرادات العامة[3].

- مفهوم مقابل لتوازن الموازنة العامة[4].

- الاقتصادي الأمريكي بنجامين فراكلين، يعرف العجز في الموازنة العامة بطريقة مختلفة ولكنها ذات دلالة مهمة جدا بقوله الشهير:" عندما نعيش حياة الفاتورة للمستقبل، التكاليف...ستضمن مستوى أدنى من المعيشة للأفراد الأمريكيين، وانخفاض نفوذ أمريكا وأهميتها في الشؤون العالمية"[5].

مما سبق يمكن القول بأن عجز الموازنة العامة هو أحد الظواهر الأساسية للمالية العامة، والتي يعبر فيها عن حالة اختلال في توازن الموازنة العامة للدولة من خلال تزايد الإنفاق العام بشكل يفوق الإيرادات العامة ويعكس أيضا التطور المتواصل لتدخل القطاع الحكومي في المجال الاقتصادي بمعنى أنه إذا زادت النفقات العامة والتي تمثل أعباء تتحملها الدولة على الإيرادات العامة (مصادر تمويلية تساعد الدولة على تحمل هذه الأعباء) وبالتالي هذه الأخيرة لم تغط بشكل تام أعباء الحكومة.

❖ يستخدم توازن الموازنة دائما كمؤشر مهم وملخص لأثر الموازنة في الاقتصاد ولكن الموازنة تؤثر في الاقتصاد من عدة نواح، لذا فان توازن الموازنة المطلوب احتسابه سيعتمد على الأثر المحدد الذي يراد قياسه والحكم ذاته ينطبق على العجز، رغم أن قياس العجز يعتبر مؤشرا مناسبا للآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية، إلا أن مجموعة الآثار التي يرغب متخذ القرار بتقييمها قد تحدد هي ذاتها المقياس الصحيح والمناسب للعجز[6].

---

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة العجز، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 1425-2004، ص585

[2] شليق عبد الجليل، عبد الوهاب دادن، العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي حقيقته وآليات تمويله تفكيك مصطلحي، حالة الجزائر 2014/2001، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد2، 2017، ص204

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص201

[4] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص118

[5] عبد الله حمد الدباش، ميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016، مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية، العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان – اربيل في العلوم الإدارية والمالية، 2018، ص 540

[6] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سابق، ص118

2) أنواع العجز الموازني

بعد إيجاز بعض المفاهيم المتنوعة لعجز الموازنة العامة، يجب الاطلاع على أنواع العجز أو المقاييس المستخدمة لتبيان عجز الموازنة حيث أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز الموازني من أجله، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:

1 -العجز الموحد للقطاع العام أو العجز الشامل (التقليدي)

ويسمى العجز الشامل أيضا بالإجمالي أو التقليدي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض المباشر من البنك المركزي[7]، والمشكلة الأساسية التي تواجه هذا المفهوم للعجز هي الخشية من غياب قواعد محاسبية معيارية للحكومات. وإذا ما كان الأمر كذلك، فان العجز التقليدي لا يكون معرفا بدقة، وحجم العجز للبلدان المختلفة يكون غير قابل للمقارنة المباشرة. وبالإضافة إلى مكونات العجز فإن الوجه الآخر للاختلاف هو تحديد الزمن الذي يتم خلاله استخدام هذه الموارد.

2-العجز الجاري

ويتمثل في الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية وبهذا المفهوم يستخدم هذا المقياس أحيانا لحساب الادخار الحكومي.

العجز الجاري = الإيرادات الجارية – النفقات الجارية = الادخار الحكومي

ويلاحظ على هذا المقياس انه يهمل الإنفاق الاستثماري بحجة انه يساهم بأجمعه في النمو الاقتصادي وهذا ما يبرر الإغداق على التنمية لكونها أمر مرغوب فيه، ولكن يثار على هذا التبرير بأنه ليست كل المشاريع الاستثمارية مجدية وتستحق الأموال التي أنفقت عليها كما أن هناك نفقات مثل صيانة الموجودات الرأسمالية التي تقع ضمن الإنفاق الجاري هي ضرورية لإدامة الطاقة الإنتاجية القائمة وإلا تتدنى إنتاجيتها وهذا ما يضر بعملية النمو الاقتصادي[8].

3-العجز الأساسي أو اللافوائدي

---

[7] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص135

[8] مجيد الكرخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 114

يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم السابق فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست تصرفات جارية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

ويمكن إعطاء صيغة رياضية لهذا العجز كما يلي[9]:

العجز الأساسي =العجز الجاري – الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا

يعاب على هذا المقياس تجاهله لعامل أساسي من عوامل عجز الموازنة العامة في الدول النامية، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية والتي تشكل عبئا كبيرا على الموازنات العامة لهذه الدول، وهذا يعني تقدير العجز بأقل من حجمه الحقيقي، وعدم دقة التقييم حول مدى كفاءة السياسة المالية من جهة، وسلامة الوضع المالي للحكومة بشكل عام من جهة أخرى.

4-العجز التشغيلي

هو ذلك العجز المصحح للتضخم وهو عبارة عن العجز الإجمالي مطروحا منه جزء من الفوائد المدفوعة للدائنين تعويضا لهم عما لحق بهم من جراء التضخم [10]، وعليه فالعجز التشغيلي يحاول قياس العجز في ظروف التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد العجز الجاري مما يجعل البعض يدعوا إلى استيعاب هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض[11].

5-العجز المؤقت أو العجز الموسمي

ويحدث هذا النوع من العجز نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إليه أو الذي تسبب في حدوثه ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة[12].

6-العجز الهيكلي أو البنيوي أو الدائم

---

[9] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 207

[10] محمود عبد المنعم يوسف المصري، الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف من عجز الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2016، ص47

[11] بودلال علي، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد06، 2018، ص456

[12] وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليمة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد05، العدد01، 2019، ص174

يحدث هدا العجز إذا لم تغطى الإيرادات النفقات بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما ولا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة، ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي عدم مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما ينبئ بوجه عام عن كل خلل لقي هيكل الاقتصاد القومي نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا[13]، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار أن هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة أثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة والأسعار، ومن جانب آخر فصفة الهيكلية لابد لها من الاستمرار الزمني[14]، ويعتبر من أخطر أنواع العجوزات على الإطلاق لأنه يدل على اختلال في التركيبة الهيكلية لاقتصاد الدولة كما يقتضي أمر تجاوزه فترة طويلة وإصلاحات عميقة تمس كل القطاعات الاقتصادية.

ويمكن إعطاء صيغة رياضية لهذا العجز كما يلي:

العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز الظرفي

7-العجز المتوقع

يكون معلوما لدى السلطة التنفيذية، ويتضمنه قانون المالية، ويبرز بصورة واضحة في السنة المالية، مثلما حدث في موازنة الجزائر لسنة 2015، أين صادق البرلمان على قانون المالية لهذه السنة بعجز موازني قدره% 22.1 من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا العجز مسموح به بحدود وشروط معينة، ووفق دراسات دقيقة وموضوعية، وحسب حاجة الدولة إلى ذلك[15].

من خلال ما سبق نلاحظ أن كل نوع من أنواع العجز الموازني يعبر عن حالة معينة تختلف باختلاف طريقة القياس والعوامل المؤدية لها،، فالعجز الشامل يعبر عن مدى الحاجة للتمويل المحلي والخارجي لتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، أما العجز الجاري فيمثل حجم الادخار الحكومي الذي يساهم في النمو الاقتصادي، في حين أن العجز الأساسي يظهر أثر الديون على عملية التنمية كما يبين العجز التشغيلي الحاجة إلى استبعاد مخاطر التضخم ويعكس العجز المؤقت أثر الاختلال الطارئ على الموازنة العامة فإذا ما اتصف هذا الاختلال بالديمومة سمي عجزا هيكليا وهو الأخطر والذي

---

[13] عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام "مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2001، ص312

[14] سيد احمد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية :والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، بدون دار نشر،2000 ، ص41

[15] شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015– 2016، ص 195

يبن الوضع المالي الحقيقي للدولة بعد استبعاد التغيرات الطارئة على الموازنة العامة وأخيرا العجز المتوقع الذي يكون معلوما ومسموحا به من طرف السلطة في حدود وشروط معينة.

3) **أسباب العجز الموازني**

أولا: الأسباب المؤدية إلى تزايد النفقات العامة

إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة بصورة طردية ومستمرة بالنسبة إلى مختلف الاقتصاديات ودول العالم أصبحت من الظواهر العامة، حتى أن بعض الاقتصاديين وخبراء المالية العامة جعلوا من هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتتمثل في:

أسباب ظاهرية لازدياد النفقات العامة: وتتمثل في:

- ✓ انخفاض قيمة النقود (التضخم)
- ✓ اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة (الفن المالي)
- ✓ التزايد السكاني أو زيادة مساحة الإقليم

الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة: وتتمثل في:

- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول
- انتشار النظام الاشتراكي في الفترات السابقة
- انتشار المبادئ الديمقراطية
- نمو مسؤولية الدولة
- نفقات الدولة في الخارج

ثانيا: الأسباب المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة

تعمل الدولة جاهدة على تدبير الموارد اللازمة لتغطية جميع نفقاتها العامة، لكن تراجع هذه الموارد على مواكبة الزيادة في النفقات العامة يرجع لأسباب تظهر بشكل بارز في دول العالم الثالث، وفيما يلي نذكر منها:

- ✓ الضعف الشديد للطاقة الضريبية
- ✓ جمود النظام الضريبي
- ✓ -التهرب الضريبي
- ✓ ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة

- ✓ تراجع الأسعار العالمية للمواد الخام
- ✓ كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي

يتبين لنا مما سبق أن هناك عدة أسباب لظاهرة العجز في الموازنة العامة تتعلق بجانبي النفقات العامة والإيرادات العامة لكل دولة وحسب كل فترة لذلك لا يمكن حصر هذه الأسباب في جانب من الجوانب

المحور الثاني: نتائج العجز الموازني على النمو الاقتصادي

ان موضوع السياسات المالية وعلاقتها بالناتج الداخلي الخام فيعتبر من أكثر المواضيع إثارة للجدل على مستوى الساحة الفكرية لعلم الاقتصاد، حيث يرى أصحاب الطرح الكلاسيكي التقليدي بأن الاقتصاد والأسواق تتوازن آليا بالاستعانة باليد الخفية المتمثلة في آليات السوق من دون تدخل الدولة بسياسات حكومية، فلا السياسات المالية ولا النقدية حسبهم كفيلة بالتأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي، فالعجز في الموازنة على وجه الخصوص عقيم من حيث التأثير على الدخل والتشغيل ولن تجني الحكومات بعد تبنيها لهذه السياسات سوى تكبد العجز في الموازنة فقط إضافة إلى تأثيرها السلبي على أسعار الفائدة وتعكير مناخ الاستثمار بخلقها لفجوة من المزاحمة التي ينتج عنها طرد جزء من الاستثمارات الخاصة، وأما الطرح الكينزي فهو أكثر من أعطى أولوية واهتماما بالسياسات المالية، لأن الإنفاق الحكومي والضرائب كفيلة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فالطرح الكينزي يرى بفعالية السياسات المالية التوسعية في تفعيل الطلب وزيادة الدخل من وجهة نظر أن لعجز الموازنة تأثير طردي على النمو الاقتصادي، أما طرح فريدمان والنقديون فيرى أن تأثير السياسات المالية على الناتج والدخل أقل مرونة وأهمية من تأثير السياسات النقدية، حيث يفترض فريدمان أن طلب النقود أقل مرونة لأسعار الفائدة وأن حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة عالية جدا مما يعني أن عجز الموازنة يعمل على اتساع فجوة المزاحمة وبالتالي فالتوسع المالي أقل تأثيرا من التوسع النقدي، أما الكلاسيكيون الجدد فيرون عكس ما يراه الكينزيون حيث يبنون تصورهم على أساس معاكس تماما لما يراه الكينزيون، فيرون أن لعجز الموازنة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ما يعني أن التوسع المالي المتمثل في عجز الموازنة سوف يعمل على كبح وتيرة نمو الناتج الداخلي، ومن خلال ما سبق يتضح جليا حجم التضارب الفكري والتباين فيما يتعلق بعلاقة السياسات المالية وعجز الموازنة بالناتج الداخلي ودور هذه السياسات في تحقيق النمو الاقتصادي.

تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

ظهرت في بداية هذه الفترة بوادر انفراج امني وسياسي وتحسن كبير في الوضعية المالية للدولة ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بنسب غير مسبوقة، وهذا ما جعل متخذي القرار في البلاد يفكرون في تطبيق النموذج الكينزي بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بتحفيز الإنفاق

الحكومي الاستثماري وبالتالي زيادة العرض الكلي ومنه إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فاتبعت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية (البحبوحة) خلال الفترة (2000-2014) وسياسة إنفاقيه تقشفية خلال الفترة (2015-2020)

في الجدول الموالي سنتطرق لتطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر:

الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة خارج موارد frr	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	الناتج الداخلي الخام GDP
2000	1124,9	1178.1	-53,2	4123,51
2001	1381,6	1321	60,6	4227,11
2002	1576,7	1550.6	26,1	4522,77
2003	1517,7	1766.2	-248,5	5252,32
2004	1606,2	1891.8	-285,6	6149,12
2005	1713,8	2052.0	-338,2	7561,98
2006	1841,8	2453.0	-611,2	8501,64
2007	1949	3108.5	-1159,5	9352,89
2008	2822,8	4175.7	-1352,9	11043,70
2009	3275,4	4246.3	-970,9	9968,03
2010	3074,6	4466.9	-1392,3	11991,56
2011	3489,8	5853.6	-2363,8	14588,97
2012	3804	7058.1	-3254,1	16209,60
2013	3878,7	6092.1	-2213,4	16647,92
2014	3927,8	6995.7	-3067,9	17228,60
2015	4552,6	7656,3	-3103,7	16702,12
2016	5011,5	7297.5	-2286	17406,83
2017	6047,9	7282,6	-1234,7	18880,0

2018	6314	7726,3	-1412,3	20450,0
***2019**	6507,9	8557.2	-2049.3	20430,0
****2020**	5395,5	7372,7	-1976.9	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، سنة 2004-2008-2013-2018

*** قانون المالية لسنة 2019 على الموقع الالكتروني: www. mfdgb.gov.dz**

****مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص6 و7**

قيم GDP: البنك الدولي على الموقع الالكتروني: data.albankaldawli.org

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020) زيادة الإيرادات النفطية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول فتبنى العديد من الإصلاحات وذلك من خلال اتباع سياسة مالية توسعية تمثلت في التوسع في الانفاق العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي مما ساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وانعاش قطاع التشغيل، ومع أواخر 2014 انهارت أسعار النفط التي تعتبر نقطة ارتكاز سياسة مالية تقشفية "ترشيد النفقات" مما أدى إلى تفاقم العجز في موازنتها العامة والذي تطلب مع حلول سنة 2017 اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر "في إطار التمويل غير التقليدي" بعد استنفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات.

وعليه فإن الاقتصاد الجزائري مزال يعاني من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات.

اما بخصوص تأثير عجز الموازنة فكان تأثيره على بعض المتغيرات محدود بينما نجد تأثيره على متغيرات أخرى ضعيف الأثر والاتجاه.

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها من خلالها دراسة مفهوم ظاهرة عجز الموازنة العامة انواعه ونتائجه وذلك من خلال تحليل أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وخلصنا الى النتائج: تأثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي في الجزائر تأثير طردي، أي أن التوسع المالي في الجزائر يساهم في خلق الثروة ودعم النشاط الاقتصادي وتفعيل النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت فرضية التحليل الكينزي ويرفض فرضيات التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والنقدي، كما تتراوح مدة تأثير أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل القريب بحوالي أربعة إلى خمس سنوات وهذا ما يضفي الطابع الهيكلي للسياسات المالية التي غالبا ما تنفذ في شكل مخططات ومشاريع خماسية، وهذا ما يسمح لنا بتوقع أثار الصدمة على مؤشرات الموازنة العامة على النمو الاقتصادي والتي يكون لها تأثير طردي تقارب مدته خمسة سنوات قبل أن ينعكس تأثيرها ويتضاعف بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الخمس سنوات الموالية.

في ختام هذه الدراسة نوصي متخذي القرار بالتوصيات التالية:

- على السياسة الاقتصادية وخاصة السياسات المالية أن تأخذ بعدا اقتصاديا بعيدا عن الأبعاد السياسية والاجتماعية، لأن البعد الاقتصادي هو الوحيد الذي يمكن السياسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها الاقتصادية وتخطي ذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية.
- ترشيد النفقات العامة ومحاصرة مسببات الهدر والضياع المالي بالاعتماد على الوسائل الرقابية والتنظيمية المتاحة.
- ضرورة البحث عن سبل أخرى لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وكذلك وإعادة النظر في السلم الضريبي ومكافحة جميع أنواع التهرب الضريبي لتحسين حصيلة الضرائب والرسوم في الموازنة العامة.
- تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لأسعار النفط عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة وتشجيع الصادرات.

المراجع

- Quayes Shakil (2010), Does budget deficit lower equity prices in USA?, Economics Letters 107, 155–157, doi:10.1016/j.econlet.2010.01.011.
- Ishaq Tahira, Hassan M. Mohsin (2015), Deficits and Inflation; Are Monetary and Financial Institutions Worthy to Consider or Not?, Barsa Istambul review, doi: 10.1016/j.bir.2015.03.002.
- Tung, L. T. (2018). The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy: Evidence from Vietnam. Journal of International Studies, 11(3), 191-203. doi:10.14254/2071-8330.2018/11-3/16.
- Nguyen Van Bon (2015), Effects of fiscal deficit and money M2 supply on inflation: Evidence from selected economies of Asia, Journal of Economics, Finance and Administrative Science. http://dx.doi.org/10.1016/j.jefas.2015.01.002.
- Vuyyuri, Srivyal, Seshaiah, s. Venkata (2004), budget deficits and other macroeconomic Variables in india, Applied Econometrics and International Development. AEEADE. Vol. 4-1, 37.
- بن البار امحمد (2019)، قياس أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16.
- بن تفات عبد الحق ، ساحل محمد ، اليفي محمد (2018)، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009- 2016)، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الرابع.